البناء الاجتماعي والثقافي في إفريقيا وتجاذبات القبيلة والدولة

عبد الوهاب بن خليف
أستاذ محاضر (أ) بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
جامعة الجزائر 3

مقدمة:

يمثل البناء الاجتماعي والثقافي في إفريقيا أحد أهم المواضيع التي تسترعي اهتمام الباحثين والمهتمين بالشأن الإفريقي، من منطلق أن دراسة وتحليل الأبنية الاجتماعية والثقافية للدول الإفريقية بمختلف أبعادها وخصوصياتها تجعلنا نتعرف على مسار تغيّر وتطور الأبنية الاجتماعية القبلية من ناحية الشكل والمحتوى.

من هذا المنطلق، فإن عملية بناء الدولة الوطنية الحديثة في إفريقيا لم تنجح في تحطيم دعائم المجتمع القبلي واحتواء تناقضاته وسلبياته.

كما أن علاقة هذه الدولة الوطنية بالمجتمعات المحلية، التي يحكمها النظام القبلي قد تراوحت ما بين الولاء للدولة الأم على أساس التفاعل والتكامل تارة، والتمرد على أساس الصدام والصراع والانفصال تارة أخرى.

وعليه، يمكن طرح الإشكالية التالية: هل علاقة المؤسسة الوطنية (الدولة) بالمؤسسة التقليدية (القبيلة) هي علاقة تكاملية أم علاقة صراعية؟

انطلاقا هذه الإشكالية، أطرح الفرضيات التالية:

- وظّفت السلطة في أفريقيا المؤسسة القبلية بطريقة إيجابية بما يخدم الوحدة الوطنية .
- فشلت السلطة في توظيف البعد القبلي في مشروع بناء الدولة الوطنية.
- ما يزال المواطن الأفريقي رهين تفكير منطق القبيلة.
- الأبعاد الإثنية والقبلية تهدد النسيج النظام الاجتماعي والثقافي في أفريقيا.

اعتمادا على ما سبق، سنتعرض في دراستنا إلى المحاور التالية:

1-مفهوم الأقلية والجماعة الإثنية.
2-تأثير البعد القبلي في العملية السياسية.
3-فشل الدولة الوطنية في استيعاب الأقليات والإثنيات.
4-المشروع الوطني في مواجهة المشروع القبلي.
5-إشكالية بناء الدولة بين تحديات الداخل والخارج.
6-تأثير العولمة على المجتمع القبلي.
7-مصادر النزاعات في أفريقيا.

مفهوم الأقلية والجماعة الإثنية:

لا يوجد اتفاق بين الباحثين في تحديد مفهوم الأقلية والأثنية . لكن يمكن أن نعرف الأقلية والجماعة الأثنية في سياق هذه الدراسة ومن منطلق اجتماعي. فقد تعرّف الأقلية على أنها " تلك الجماعة الفرعية من سكان دولة ما ، والتي يشترك أفرادها بواحدة أو أكثر من المقومات الطبيعية كاللغة أو الدين أو العرق أو القبيلة أو بانتمائهم إلى قومية خاصة، بما يميّزهم عن الأغلبية العددية في الدولة، مما ينشأ عنه اختلاف

في وضعهم الاجتماعي سلبا أو إيجابا عن الأغلبية العددية، مع وعي أو إدراك كلا الطرفين الأقلية والأغلبية، بذلك الاختلاف واعتباره ظاهرة طبيعية، قد نجدها تقريبا في كل دول العالم..."[1].

أما الجماعة الأثنية، فيمكن تعريفه على أنها:"جماعة بشرية تتميز بسماتها الطبيعية من لغة، دين، عرق، قومية، قبيلة عن غيرها من الجماعات البشرية الأخرى داخل الدولة الواحدة، بصرف النظر عن حجمها أو عددها، لأن الجماعة الأثنية قد تكون أقلية أو أغلبية في عددها"[2].

وينطبق هذا التعريف للأقلية والجماعة الأثنية على المجتمعات الأفريقية، خاصة وأن الدولة في أفريقيا، فشلت فشلا ذريعا في استيعاب التناقضات في المصالح بين الأقلية والأغلبية من جهة وبين مختلف الجماعات الأثنية.

إن وجود الأقليات والإثنيات في الدولة ليست بالظاهرة المرضية وإنما هي في الأصل ظاهرة صحية، خاصة إذا وجدت في دولة ذات تقاليد ديمقراطية وتحترم القانون والحريات الأساسية. وهنا، نتساءل لماذا مشكل الأقليات والإثنيات لم يطرح في الدول الغربية كما هو الشأن في الدول الأفريقية، لأنه ببساطة، فإن هذه الدول تجاوزت منذ مدة هذا المشكل، حيث استطاعت أن تبني مجتمعات مدنية عصرية تحترم فيها حقوق الإنسان.

بالمقابل، فإن الدول الأفريقية في أغلبها فشلت في بلورة مشروع مجتمع يقوم على احترام القانون والعدالة الاجتماعية. وما هو مطروح في الكثير من الدول الأفريقية كليبيا، الصومال، مالي، النيجر، نيجيريا، الكونغو الديمقراطية، جمهورية أفريقيا الوسطى...يؤكد بوضوح أن هذه الدول الأفريقية حكمتها سلطة عسكرية لم تساهم في بناء دولة وطنية على أسس ديمقراطية تحترم مبدأ التداول على السلطة وتحقيق الدالة الاجتماعية، خاصة وأن أغلب الدول الأفريقية إن لم نقل كلها تزخر بخيرات نفطية ومعدنية...

تأثير البعد القبلي في العملية السياسية:

وإذا كان البعض من الدول الإفريقية قد قطعت أشواطا كبيرة في تجاوز تحديات الأقليات والقبليات والعرقيات، فإن الكثير من هذه الدول مازالت حبيسة سياسات وتوجهات هذه الأقليات والأثنيات.

إن هذه الدول الإفريقية ماتزال توظّف الأبعاد القرابية والقبلية والأثنية والعرقية في العمليات السياسية والانتخابات المختلفة وفي بناء المؤسسات الدستورية، بالرغم من أن عملية تفكيك البناء الاجتماعي التقليدي قد طالت دولا إفريقية عديدة[3].

([1])-عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، الطبعة الثانية. بيروت: مركز دراسات الوحدة الوطنية، 2000، ص93.

(2) - نفس المرجع، ص ص106-107.

(1) - محمد نجيب بوطالب، سسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، الطبعة الثانية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 65.

(2) - جلال عبد الله معوض، أزمة عدم الاندماج في الدول النامية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 4، 1986، ص 61.

(3) - عبد السلام إبراهيم بغدادي، المرجع السابق، ص 28.

وقد ضمّت الدولة الواحدة عددا من الجماعات اللغوية، الدينية، القومية، العرقية، القبلية والجماعات الوافدة ...من دون أن يربط بين هذه الجماعات الشعور بالانتماء إلى جماعة وطنية سياسية واحدة، كواقع يسمو فوق الولاءات والانتماءات الضيقة لهذه الجماعات المختلفة (1).

ونفهم من خلال ما سبق، أن التعددية الأثنية المعقدة في دولة ما بإمكانها أن تثير أزمة هوية على مستوى التجانس الثقافي، القيمي والسياسي في إطار بناء الدولة.

إن وجود جماعات أثنية مختلفة من أقليات وأغلبية داخل الدولة الواحدة، بثقافتها السياسية وعاداتها وقيمها، فإن هذه الوضعية المعقدة، بإمكانها أن تؤدي إلى حدوث تضارب وتناقض بين هذه الأثنيات الفرعية التي تغلّب منطق الولاء للقبيلة أو العشيرة أو مذهب ديني على حساب منطق الدولة. إن هذه الجماعات الأثنية لا تتقبل شرعية النظام السياسي للدولة في ممارسته السلطة السياسية على كامل الدولة[2]، الأمر الذي يؤدي حتما إلى حدوث حالات تمرد أو حرب أهلية... تكرس في الكثير من الحالات الانقسام والانفصال، وأمثلة على ما عرفه السودان خلال السنوات القليلة الماضية من فصل الدولة الواحدة إلى دولتين. ونفس الشيء تعرفه الآن دولة مالي من حالات تمرد تقودها جماعات أثنية

ونحن نعيش في عصر العولمة وعلى أعتاب العشرية الثالثة من الألفية الثانية، مازالت هناك علاقات اجتماعية قائمة على أساس القرابة الاجتماعية بأشكالها المختلفة القبلية والدينية والقومية والعرقية ... في أغلب الدول. ونستحضر هنا دور الأقليات القبلية في ليبيا. فهناك قبائل على رأسها قبيلة القذاذفة التي ينتمي إليها العقيد معمر القذافي، التي أخّرت سقوط نظام هذا الأخير. كما تمثل قبائل التبو ذات الأصول الأفريقية مشكلة سسيو-إثنية داخل المجتمع الليبي، خاصة بعد سنوات التهميش والإقصاء خلال سنوات حكم العقيد القذافي. وقد برزت هذه المشكلة بعد سقوط النظام السابق ودخولها في صراعات عرقية مع قبائل عربية.

كما فشلت مؤسسات المجتمع المدني في القارة الإفريقية في تحطيم وتجاوز المؤسسات المجتمعية التقليدية (القبيلة والعشيرة...)، لأن المواطن الإفريقي لم يتخلص ويتحرر بشكل كامل من رواسب الثقافة التقليدية التي توجه ثقافته الاجتماعية وتحدد خياراته السياسية والانتخابية.

فشل الدولة الوطنية في استيعاب الأقليات والإثنيات:

حاولت معظم الدول الإفريقية إن لم نقل كلها تبني مشاريع التحديث والعصرنة، التي تتماشى والتطورات الحاصلة على مستوى العلاقات الدولية، لكنها سرعان ما اصطدمت وتصطدم بمشاريع اجتماعية تقليدية توجهها الأقليات والأثنيات، الأمر الذي تسبّب في حدوث العديد من النزاعات والتوترات بين هذه الأقليات والأثنيات المختلفة[3].

لقد وجدت مؤسسات الدولة الوطنية الرسمية صعوبات جمّة في الكثير من الدول الإفريقية في مواجهة التحديات السياسية والتهديدات الأمنية التي تعرّضت لها هذه الدول وهدّدت بناءها الاجتماعي والثقافي، وبالتالي الوصول إلى حد الحرب الأهلية والانقسام . وهناك حالات عديدة من الحروب الأهلية والانفصال التي تجرّعت مرارتها دولا إفريقية على غرار ما حدث للصومال والكونغو الديمقراطية والسودان...

([3]) - François Gaulme, Tribus, Ethnies, Frontières. Afrique Contemporaine , N°164, 1992, P.43.

كما ساهمت سياسات التهميش والتسويف في تراكم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمعات الإفريقية وتغذية الصراعات والنزاعات القبلية والعشائرية، التي أثرت سلبا على النسيج الاجتماعي والثقافي في الدول الإفريقية.

وكانت إجراءات التغيير الاجتماعي المعتمدة في هذه الدول الإفريقية غير كافية في استقطاب البنية الاجتماعية التقليدية وتفكيكها بما يخدم الوحدة الوطنية في إفريقيا.

المشروع الوطني في مواجهة المشروع القبلي:

وقد ظلت الدول الإفريقية تعاني ومازالت من مشكلة الأقليات بمكوناتها وخصوصياتها المختلفة الدينية والعرقية والقومية والثقافية..فقد شكّلت هذه الأقليات عبئا ثقيلا على مشروع التنمية النهضوي الذي شرعت في بنائه الكثير من الدول الإفريقية غداة حصولها على استقلالها الوطني.

ومن أجل الوقوف أكثر على دور وأهمية الأقليات، يجدر بنا التعرف على حيثيات وأبعاد هذا المفهوم. فمفهوم الأقلية بمعانيه المختلفة يختلف من فترة زمنية لأخرى ومن عصر لآخر، فإذا أردنا الحديث عن هذا المفهوم يجب أن نأخذه في سياقه التاريخي وبعده الاجتماعي. فقد يتراوح في معناه كأحد أدنى بين المطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، وكحد أقصى المطالبة بتحقيق الانفصال والاستقلال(1).

وقد يكون لمفهوم الأقلية دلالات سياسية بمعنى الأغلبية والأقلية، الذي يرتبط بالعملية السياسية والانتخابات وما تحققه الأحزاب في هذه الانتخابات من أصوات تجعلها في موضع الأغلبية إذا تجاوزت عتبة 50+1% أو في موضع الأقلية أي تحت ذلك السقف(2).

ونفهم مما سبق، أن هناك من يوظّف مفهوم الأقلية للإشارة إلى معناه السياسي في العملية الانتخابية أي هذا الحزب أو ذاك يمثل الأقلية أو الأغلبية بناءا على ما تحصّل عليه من أصوات انتخابية. وهل يشارك في الحكومة كقوة سياسية ذات أغلبية أو أقلية إلى غير ذلك.

لكن ما يهمنا بالنسبة لمفهوم الأقلية هو أبعد وأعمق من ذلك، أي دراسة مفهوم الأقلية في بعدها السوسيولوجي والأنثربولوجي وما يحمله من خصائص أثنية وثقافية ودينية...(3) . ويظل مفهوم الأقلية غير ثابت في المكان والزمان وتتحكم فيه عوامل عديدة وتراكمات تاريخية تجعله يتصف بالحركية والتطور. فقد تتحوّل أغلبية إلى أقلية والعكس صحيح أي قد تتحوّل أغلبية إلى أقلية.

ونصل إلى أن مفهوم الأقلية ارتبط تاريخيا بعاملين أساسين هما: العامل الكمي والعامل السسيولوجي:

-العامل الكمي: ونقصد به أن الأقلية يتم تحديدها من خلال عدد الأفراد الذين ينحدرون من هذه القبيلة أو تلك. فيتحدد وضع الجماعة داخل الدولة من خلال مؤشر العدد، أي عدد الأفراد الذين ينتسبون إلى

(1) -برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات.بيروت: دار الطليعة، 1979، ص 14.

(2) -عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الثاني. بيروت:الموسوعة العربية للدراسات والنشر، 1979، ص 244.

(1) - عبدالسلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص ص60-63.

(2) - سموحي فوق العادة، معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية: انجليزي-فرنسي-عربي. بيروت: ب د ن، 1968، ص 267.

الجماعة، ومؤشر الأهمية، بمعنى الوضع الاجتماعي والسياسي للجماعة، وأخيرا مؤشر المشاعر ونعني به الإحساس بالروابط المشتركة بين أفراد الجماعة.

-العامل السسيولوجي: ونعني به أن الأقلية يتم فهمها من خلال عمقها وأبعادها الاجتماعية المختلفة[1] الثقافية والعرقية والدينية والقومية وغيرها...

ويمثل المحتوى السسيولوجي بأبعاده الدينية والثقافية للجماعة أو للأقلية أهمية كبيرة في رسم توجهات الجماعة القبلية في المجتمع. من هنا يتحدّد دور السلطة في استيعاب التناقضات الاجتماعية في إطار مشروع مجتمع وطني.

إشكالية بناء الدولة بين تحديات الداخل والخارج:

وتختلف قوة وأهمية الأقلية من دولة لأخرى. فهناك أقليات لا يتجاوز سقف مطالبها الجانب الاجتماعي، في حين هناك أقليات أخرى يتجاوز سقف مطالبها الاجتماعية بكثير ويصل إلى حد المطالبة بالاستقلال عن الدولة الأم. ويعتبر هذا المطلب هو أكثر المطالب خطورة، لأنه يمثل تحديا حقيقيا لمستقبل الدولة الوطني.

وقد لاحظنا ذلك في جنوب السودان كيف أن سكان الجنوب الذين يمثلون أقلية بالنسبة لعدد السكان لدولة كلها كيف فرضوا وجودهم كأقلية دينية (مسيحية) مؤثرة، وصلت بعد حرب أهلية دامت أكثر من عقدين من الزمن، إلى فرض منطق سياسي جديد أدى إلى انفصال واستقلال جنوب السودان عن شماله بعد استفتاء التاسع جانفي 2011.

ويمكن القول هنا إلى أن إشكالية بناء الدولة الوطنية في إفريقيا قد واجهتها العديد من العراقيل المادية والمعنوية في تجاوز الواقع الاجتماعي التقليدي الذي يتعارض في تركيبته وخصوصياته مع الواقع الاجتماعي المعاصر.

ويمكن إجمال هذه التحديات في مجموعة من النقاط، نذكر أهمها:

-إن استمرار البناء الاجتماعي والثقافي التقليدي في الدولة الإفريقية هو في حقيقة الأمر يمثل نوعا من مقاومة مقومات الدولة الوطنية، وبالتالي تهديد الوحدة الترابية والسيادة الوطنية للدولة الإفريقية. فقد تقوم أقلية إثنية بحرب ضد النظام الحاكم أو ضد جماعات إثنية أخرى[(2)].

-إن فشل المشاريع التنموية المختلفة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خاصة في هذه المجتمعات الإفريقية، قد أدى إلى ركود عجلة التنمية الشاملة، الشيء الذي أثر سلبا على أسس البناء الاجتماعي والثقافي، وهو ما يؤدي حتما إلى نشوب صراعات ونزاعات قبلية...

-ساهم الإقصاء الاجتماعي والتهميش السياسي في ضعف العلاقات الاجتماعية وفتح المجال واسعا إلى بروز مطالب الأقليات المختلفة التي تراوحت بين مطالب اجتماعية واقتصادية معينة من جهة، ومطالب سياسية انفصالية من جهة أخرى، وأحسن نموذج لذلك هو حالة السودان (انفصال جنوب البلاد عن شماله).

-إن استمرار الانتساب القبلي للأفراد وتكريس الولاء للقبيلة والعشيرة على حساب الولاء للدولة الوطنية، سيؤدي إلى تقوية أسس البناء الاجتماعي التقليدي (القبيلة) وإضعاف مقومات البناء الاجتماعي المعاصر (الدولة).

---

(1)- تيد روبرت غير، أقليات في خطر، ترجمة مجدي عبد الحكيم وسامية شامي . القاهرة: مكتبة مدبولي، 1995، ص 109.

-إن هيمنة البناء الاجتماعي التقليدي (القبيلة) على البناء الاجتماعي المعاصر (الدولة)، ستكون له انعكاسات خطيرة على الاستقرار الاجتماعي والتوازن الجهوي داخل المجتمعات الإفريقية.

-إن استمرار عملية إعادة بناء وتشكيل الوعي القبلي داخل المجتمعات الإفريقية، يتعارض مع المشروع النهضوي التي تسعى إلى بنائه الدولة الوطنية في إفريقيا.

تأثير العولمة على المجتمع القبلي:

ساهمت العولمة الاجتماعية والثقافية في نشر القيم والمعلومات والأفكار المختلفة التي صدرت وتصدر عن القوى الكبرى المهيمنة على العلاقات الدولية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

هذه العولمة بكل أبعادها أثرت ومازالت تؤثر على تشكيل وعي المجتمعات واختراق منظومتها الاجتماعية والثقافية وإسقاط عناصر المحافظة والمقاومة والتحصين وإعادة صياغة قيم وعادات جديدة تؤسس لهوية ثقافية وحضارية أخرى بهذه المجتمعات، مهددة بذلك هويتها الوطنية من خلال فرض نمط ثقافي واجتماعي وبالتالي هيمنة ثقافية واجتماعية معينة[1].

هذه الهيمنة الاجتماعية والثقافية التي فرضتها العولمة بأبعادها المختلفة عن طريق الشركات العابرة للقارات ووسائل الإعلام قد فتحت المجال واسعا، حيث انتشرت واستقرت في المجتمعات الإفريقية، وذلك من خلال إضعاف الأبنية الاجتماعية والثقافية وتسهيل عمليات التدخل الأجنبي في هذه الدول تحت تسميات مختلفة مثل "التدخل الإنساني" و"التدخل الديمقراطي" و" حماية الأقليات" وغيرها من الشعارات الغربية...

مصادر النزاعات في إفريقيا

تتنوع وتختلف أسباب النزاعات في إفريقيا باختلاف أشكالها، مرتبطة بأسباب تاريخية وأسباب داخلية، بالإضافة إلى أسباب خارجية نستعرضها في النقط التالية:

-الأسباب التاريخية:

ارتبطت الكثير من النزاعات الدولية في إفريقيا بالإرث التاريخي الذي تركته الدول الاستعمارية في إفريقيا، لاسيما ما يتعلق بالهجمة الاستعمارية التي واكبت عملية الاسترقاق وتهجير العبيد وهم السكان الأصليين إلى العالم الجديد من أجل استغلالهم أبشع استغلال من دول أوروبية مثل البرتغال وإسبانيا ثم فيما بعد فرنسا وبريطانيا خاصة.

وقد عرفت إفريقيا منذ انعقاد مؤتمر برلين 1884-1885 تقسيما لمختلف القارة الإفريقية إلى ممالك ودول. ونتج عن هذا المؤتمر تقسيم الأراضي والمجتمعات الإفريقية بطريقة استبدادية وظالمة، حيث جمعت وضمّت أراضي وشعوب لا تمت بصلة ببعضها البعض.تفاقمت هذه المشاكل بعد استقلال هذه الدول، لترث هذه الدول حدودا مصطنعة هي بمثابة قنابل موقوتة قابلة للانفجار في أية لحظة.

-الأسباب الداخلية:

ترجع العديد من النزاعات في إفريقيا بين الدول الإفريقية من جهة، وداخل هذه الدول من جهة أخرى، إلى أسباب طائفية وإثنية، تسبّبت فيها دول استعمارية من الأمثلة على ذلك ما حصل عام 1993 في دولة بورندي، حيث ارتكبت الأقلية الحاكمة آنذاك من قبيلة التوتسي مجازر ضد أنصار النظام الجديد

(1)- محمد الفرحاني حصن، إفريقيا وتحديات العولمة، الطبعة الثانية. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003، ص 62.

آنذاك من قبيلة الهوتو أدت إلى سقوط 25000 قتيل(1). ونفس الشيء حصل في ليبيريا التي كانت النزاعات الإثنية سببا في نشوب حرب أهلية، سقط خلالها 150000 قتيل. انتهت بتدخل قوات حفظ السلام عام 1993. تكرر هذا السيناريو في الصومال والسودان...

-الأسباب الخارجية:

ترتبط التدخلات الخارجية للقوى الكبرى في الكثير من الدول الإفريقية من أجل التنافس على الموارد الطبيعية، وفي مقدمتها النفط والموارد النادرة في إفريقيا. فقد ساهمت هذه القوى بإشعال فتيل هذه النزاعات في دول مختلفة خلال الحرب الباردة وبعدها(2) وآخرها ما حدث في السودان من انفصال الجنوب على السودان بعد حرب أهلية دامت عقدين، وما يحدث اليوم في الصومال، بالإضافة إلى التدخل العسكري الفرنسي الذي حدث قبل عامين في تشاد لإنقاذ النظام القائم بهدف الحفاظ على الاستحواذ الفرنسي على اليورانيوم في هذا البلد.

وعليه، فإن هذه الأسباب خلقت واقعا إفريقيا مليئا بالنزاعات والحروب الأهلية تحكمه وتحركه عوامل عديدة، نذكر أهمها:

-عامل النزاعات الإثنية:

تنتشر النزاعات الإثنية في الدول الإفريقية بشكل كبير وأغلب هذه النزاعات استمرت لفترة طيلة بسبب اندلاع أزمات اجتماعية وصراعات أثنية تتداخل فيها محددات اللغة والهوية والدين والانتماء القبلي والعرق وحتى اللون...

وإذا كانت بعض هذه النزاعات بين دولة وأخرى مجاورة مثل رواند وبورندي أو السودان والتشاد، فإن أغلب هذه النزاعات الإثنية تكون بين إثنيات مختلفة داخل الدولة الواحدة مثل الصومال أو السودان...

إن الصراعات الاجتماعية الناتجة عن النزاعات الإثنية تحدث في مجتمعات غير متجانسة من الناحية الإثنية داخل الدولة، وبالتالي أصبحت منتشرة في الكثير من دول القارة الإفريقية بسبب الاحتلال الأجنبي وفشل الدولة الوطنية في تحقيق التنمية الاقتصادية والإصلاح السياسية، وكذا عدم الاعتراف بهوية الأقليات في أعقاب حصول هذه الدول على استقلالها.

-عامل طبيعة النظام السياسي الداخلي:

تمثل أنظمة الحكم الشمولية في إفريقيا بحكم عقيدتها والدوافع التي تحركها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها والوسائل التي تعتمدها، السبب الرئيس الذي يقف وراء تصاعد حدة الصراع في الكثير من دول إفريقيا على سبيل المثال لا الحصر الكونغو الديمقراطية، لاسيما بعد اغتيال الرئيس كابيلا وتولي جوزيف كابيلا مقاليد الحكم. ونفس الشيء حدث بالنسبة لغينيا حين تولى السلطة الرئيس عمر بانغو هو نجل الرئيس السابق المتوفى وما أعقبه من أعمال عنف.

(1) - لعب الاستعمار البلجيكي والألماني دورا كبيرا في التحضير لعملية الانتحار الجماعي، وذلك بعدما قام بتفضيل وجود قبيلة التوتسي من خلال منحها امتيازات سياسية واقتصادية جعلها تتحول إلى طبقة أرستقراطية تحتكر القوة والنفوذ والثروة...

(2) - محمد نجيب بوطالب، مرجع سابق، ص84.

كما فشلت السياسات الوطنية في التكيّف مع التحولات التي تحدث داخليا وخارجيا . زيادة على ذلك فقد انحازت هذه السياسات إلى الأنظمة الشمولية من منطلق أنها ستكون قادرة على تطبيق السياسات التنموية التي تخدم الدول الإفريقية، لكن العكس هو الذي حصل في هذه الدول [(1)].

-العامل النفسي:

يذهب الكثير من علماء النفس إلى اعتبار الدوافع الذاتية محركة للنزاعات على مستوى الدولة الوطنية من ناحية، وبين دولة وأخرى من ناحية أخرى من منطلق التوسّع أو الانتقام، بالإضافة إلى نظرية الإخفاق التي يزعم دعاتها أن الدافع إلى النزاع ينتج عن الشعور بالإحباط النفسي الذي يصل إلى ذروته في أوقات الأزمات.

عموما، فإن الاعتبارات الفردية المتعلقة بشخصية صانع القرار من خلال الميل إلى الزعامة أو الميل العدواني تجاه مجموعة داخل الدولة الواحدة أو تجاه دولة خارجية، والأمثلة بالنسبة للدول الإفريقية كثيرة، مثل الصومال، إثيوبيا، أريتيريا، السودان، التشاد...

-العامل الجيوبوليتيكي:

ينطلق هذا العامل من نظرية "راتزل" التي ترى بأن الدولة وحدة عضوية من السكان والأرض تشبه الكائن الذي يربط قدرته على النمو بمدى الحيز المكاني الذي يتحرك ويتفاعل فيه.

لذلك، يعتقد "راتزل" أن الحدود الإقليمية ليست ثابتة وأنها قابلة للتغيير إذا اقتضت مصلحة الدولة ذلك. وقد سادت هذه الحالة في الكثير من الدول الإفريقية مثل النزاع الإثيوبي-الأريتيري أو النزاع الإثيوبي-الصومالي...

وتشكل الحدود السياسية تحديا كبيرا بالنسبة للعديد من الدول الأفريقية ومصدرا للتهديد والتدخل الأجنبي. فقد ورثت الدول الأفريقية تركة اجتماعية خطيرة من خلال تقسيم مجتمعات قبلية بين حدود دولتين أو أكثر وأحسن ما حدث لقبيلتي التوتسي والهوتو في رواندا وبورندي وما انجر عنها من مجازر في حق مئات الآلاف من المدنيين.

-عامل التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدول:

إن التدخل هو تعرض دولة للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى من دون أن يكون لهذا التعرض سند قانوني. فالهدف من وراء هذا التدخل هو رغبة دولة قوية في فرض سياسية أو طلب من دولة ضعيفة.

وقد يكون هذا التدخل بأشكال مختلفة سياسية، عسكرية وحتى اقتصادية. وهذه الحالة من التدخل كانت سببا مباشرا في بروز نزاع بين دولة وأخرى في القارة الإفريقية، مثل التدخل الأمريكي في الصومال عن طريق الوكالة (إثيوبيا) أو ما يعرف في العلاقات الدولية بالحرب بالوكالة. ومعروف عن أسباب انقسام المجتمع الإثيوبي إلى السياسة المتبعة من قبل النظام السياسي في إثيوبيا، فقد اتبعت سياسة الأمهرة تجاه باقي الجماعات الإثنية داخل إثيوبيا وباقي الأقاليم الأخرى وهي أريتيريا والصومال الغربي أين تتمركز جماعة "أوغادين" . وتبيّن مع مرور الوقت أن السياسة التي اتبعت من قبل السلطة الإثيوبية من أجل فرض الثقافة الأمهرية داخل مؤسسات الدولة والمجتمع من منطلق أن هذه الثقافة –من وجهة نظر الإثيوبية- هي الأنسب والأصلح من أجل تحقيق الوحدة الوطنية. فقد أدت هذه السياسة إلى نتائج

(1) - أكوديبا نولي، الحكم والسياسة في إفريقيا، الجزء الثاني،ترجمة: محمد مهدي. القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة، 2003، ص ص .678

عكسية قسّمت المجتمع الإثيوبي وانفصال أريتيريا عام 1999، بالإضافة إلى الصراعات الإثنية الخطيرة التي تهدد الوحدة الطنية الإثيوبية خاصة بين الأمهريين والأرومو.

عانت العديد من الدول الأفريقية من التدخلات السافرة في شؤونها الداخلية من قبل دول غربية خاصة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. ويعد التدخل الفرنسي في دول مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى والنيجر والتشاد وكوت ديفوار ... خير مثال على ذلك. وبالرغم من الشعارات التي ترفعها فرنسا كتحقيق الديمقراطية والاستقرار السياسي، إلا أن هذه الدول التي الفوضى السياسية والتخلف السياسي والاقتصادي.

-عامل الفقر، التخلف، التبعية وعدم الاستقرار:

هناك الكثير من النزاعات ناتجة عن عوامل داخلية نشبت بسبب تفاقم ظاهرة الفقر وتحذر التخلف في الكثير من المجتمعات الإفريقية، بالإضافة إلى تزايد ظاهرة التبعية الاقتصادية وغيرها إلى الخارج. ولا يمكن الحد من التدخلات الأجنبية السافرة في شؤون الدول الإفريقية إلا من خلال تحقيق التنمية الشاملة، التي تضع حدّا للكثير من الآفات الاجتماعية والاقتصادية.

فشلت الدول الأفريقية في بلورة توجهات سياسة عامة عقلانية تستثمر في القدرات المادية والبشرية التي تزخر بها الأغلبية الساحقة من الدول الأفريقية في مواجهة تحديات الفقر والتخلف والتبعية تحقيق الاستقرار السياسي.

وتعد دول الساحل الأفريقي خاصة دول مالي، النيجو والتشاد من أغنى الدول الأفريقية من حيث الموارد الطبيعية من أورانيوم وذهب...، لكنها بالمقابل، تعد هذه الدول الثلاث من أفقر دول العالم وأكثر الدول توترا وعدم استقرار.

فلا يمكن لهذه الدول أن تحقق الاستقرار السياسي إلا من خلال بناء قاعدة اقتصادية قوية وتنمية شاملة والحد من التبعية الاقتصادية الشبه مطلقة.

-عامل الموارد النادرة:

تمثل الكثير من الدول الإفريقية منطقة اهتمام بالنسبة للقوى الكبرى في العلاقات الدولية، لأنها تملك موارد طبيعية نادرة من نفط ومعادن نفيسة، وهو ما يفتح المجال واسعا لسياسات الهيمنة والاستحواذ على هذه الخيرات بطرق مختلفة بما فيها التدخل المباشر في شؤون الدولة الداخلية مثل ما حدث مع العديد من الدول الإفريقية كالصومال والتشاد...

وبإمكان الدول الأفريقية أن تراهن على مقدراتها الاقتصادية الثمينة في إطار السيادة الوطنية وقرارها المستقل، خاصة وأن العديد من هذه الدول تمتلك موارد اقتصادية نادرة على غرار التشاد والنيجر الغنيتين باليورانيوم والذهب.

-فشل السياسات العامة في أغلب الدول الأفريقية:

تعود أسباب فشل السياسات العامة في الدول الأفريقية وفي أحسن أحوال عجزها عن تلبية احتياجات المواطن الأفريقي سواء في الجانب المعيشي، حيث تعد القارة الأفريقية الأولى من حيث انتشار ظاهرة الفقر والحرمان، أما في الجانب الصحي، فقد عجزت أغلب الدول الأفريقية عن مواجهة الكثير من الأمراض الفتاكة وفي مقدمتها مرض الإيدز الذي فتك بالملايين من الأفارقة.

ويعتقد الكثير من المهتمين بالشأن الأفريقي، أن فشل السياسات العامة كان بسبب ضعف الإدارة العامة. وهذه الأخيرة كانت سببا مباشرا وراء أزمة التنمية في أفريقيا وغيرها من دول العالم الثالث[1].

[1] فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة، ترجمة:مجاب الإمام. الرياض: مكتبة العبيكان، 2007، ص ص 19-20.

ويبقى الرهان الحقيقي في كل المجتمعات الأفريقية على مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية وكل الفاعلين الاجتماعيين في مراقبة وعقلنة برامج السياسيات العامة المختلفة بما يحقق التنمية المستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية من أجل تجاوز التأثيرات السلبية للأقليات والجماعات الإثنية التي تصل في الكثير من الأحيان إلى المطالبة بالاستقلال عن الدولة الأم. ويظل النموذج السوداني أحسن مثال، الذي يمثل سابقة خطيرة في القارة الأفريقية.

الخاتمة:

حاولت العديد من الدول الأفريقية –إن لم نقل كلها-تبني مشروع مجتمع يقوم على الحداثة والعصرنة، لكنها فشلت في ذلك بسبب البعد القبلي والإثني الذي سيطر على أغلب تفكير صنّاع القرار في أفريقيا، لأن القرار السياسي في هذه الدول، لم يقم على أساس وطني، إنما تحكمه الاعتبارات الإثنية والقبلية.

كما كان للعامل الخارجي تأثير سلبي كبير في توجهات السياسة العامة في الدول الأفريقية، لاسيما خلال الثنائية القطبية في عهد الحرب الباردة، وما نجم عن ذلك من استباحة الكثير من الأراضي الأفريقية وجعلها مسرحا للصراعات الدولية.

وفي ظل تأثيرات العولمة وتراجع مفهوم السيادة وتراجع دور الدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية أمام بروز فواعل جديدة، أهمها المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، أصبحت الدول الأفريقية دون استثناء مستباحة وعرضة لمختلفة التدخلات الأجنبية وتحت ذرائع مختلفة كالتدخل لحماية الأقليات والتدخل الديمقراطي على غرار ما يحدث اليوم في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى.

لذلك، فإن مواجهة هذه التحديات، لن يتحقق إلا من خلال بناء دول أفريقية قوية في إطار تكتلات إقليمية على غرار الإتحاد الأوروبي ...